

تاريخ النشر: 2018/07/01

تاريخ الإرسال: 2018/06/02

أطفال الشوارع في الوطن العربي: التشخيص وسبل التدخل

أ.د. فتيحة كركوش

جامعة البليدة 2- الجزائر

د. أمينة بن قويدر

جامعة ابن خلدون بتيارت، الجزائر

ملخص:

أصبحت مشكلة أطفال الشوارع في البلدان العربية من المشكلات اللافتة للانتباه، حيث لا مفر من التعامل بشجاعة وفاعلية معها. ويعتبر التقدير الموضوعي لحجم الظاهرة وأسبابها وخصائصها في كل مجتمع، هو الخطوة الأولى في هذه العملية، حيث يمثل المفتاح الأساسي لتجاوز المشكلة.

من هذا المنطلق، أوجب على المجتمع الدولي والعربي إيجاد استراتيجيات عمل فعالة للتصدي للمشكلة حتى لا نجعل من أطفال الشوارع المادة الخام للسلوك المنحرف خاصة وأنهم قابلين للتوظيف من طرف محترفي الجريمة.

لتجسيد هذا الطرح، سنتناول واقع الظاهرة كمدخل أساسي للتعريف بها ثم نركز على آليات التدخل المتبناة في الوطن العربي آخذين (المغرب ومصر والجزائر) كنماذج لكيفيات التعامل مع المشكلة، دون إغفال أن أي إستراتيجية عمل -لكي تنجح- يجب أن تنطلق من جذور المشكلة في خصوصياتها ودون استيراد الحلول على شكل قوالب جاهزة.

كلمات مفتاح: أطفال الشوارع، سبل التدخل، الاستراتيجيات، الوقاية.

Résumé:

Le phénomène “des enfants des rues” a pris de l’ampleur dans les pays arabes, qui sont appelés –par ce fait- à adopter de bonnes stratégies pour faire face; surtout que cette catégorie d’enfants est exposée à beaucoup de risques et exploitations.

A travers cet article, nous allons essayer de définir le concept (enfants de la rue) et présenter une vue d’ensemble de ce phénomène dans trois pays arabes (Maroc, Egypte et L’Algérie) à titre d’exemple. L’analyse se base sur les mécanismes d’intervention déployés par ces pays, sans oublier que l’efficacité de telles stratégies réside dans le respect de nos spécificités culturelles.

Mots clefs: Enfants des rues, intervention, stratégie, prévention.

1- مقدمة:

تعتبر ظاهرة أطفال الشوارع من بين أهم الظواهر الاجتماعية الآخذة في النمو ليس فقط على مستوى البلدان النامية وإنما أيضا في الدول الصناعية المتقدمة. فهي ظاهرة من أبرز قضايا الطفولة التي تعاني منها كل دول العالم الحديث وتهدد سلامتها وأمنها وتطورها.

ورغم أن التقديرات الكمية بخصوص الظاهرة هي نسبية ومتباينة في مجملها، إلا أن هناك شبه إجماع على أنها ظاهرة موجودة تستدعي البحث والتنقيب. كما أن هناك مجهودات متناثرة سواء حكومية أو تطوعية أو خاصة بالهيئات الإقليمية والدولية تسعى كلها لبناء مشروعات تهدف إلى التصدي للظاهرة في بعض الأقطار العربية التي بدأت تستشعر خطورتها. إلا أن المشكلة تكمن في أن نقطة البداية غالبا ما تتم دون الاستفادة الكاملة من الخبرات المختلفة التي مرت بها الدول الأخرى في هذا الصدد. إضافة إلى أن معظم هذه الجهود والخبرات مازالت طلائعية في مجملها، وهي بحاجة إلى توفير الدعم المادي والفني لضمان استمراريتها وتحقيق أهدافها. ومن هنا تبرز أهمية تنسيق الجهود العربية من خلال إعداد وتطوير المشروعات العربية المشتركة للتصدي للظاهرة على مستوى البلدان العربية التي تعاني منها.

يلاحظ من أسلوب التخطيط لبرامج المنظمات الدولية أن هناك إدراكا في المجتمع الدولي بأن نجاح وتأثير البرامج -مهما كان نوعها- يرتبط بمدى محليتها، ولذلك وُجد حرص من الانطلاقات الأولى لإشراك ممثلي المجتمعات المحلية، ليس فقط في التخطيط ولكن أيضا في صياغة منهج التناول، فضلا عن الحرص على أن تسهم الفئات المستهدفة (أطفال الشوارع) أيضا في عملية التخطيط من خلال إشراكها.

ولربما كان أسلوب معلمي الشارع (الممارسة الميدانية) ضمن استراتيجيات العمل غير المؤسسي الأكثر فعالية في هذا المضمار، حيث يُستعمل خاصة مع المجموعات الراضية لمفهوم الرعاية المؤسسية؛ وهو أسلوب يسهم في تحديد احتياجات أطفال الشوارع وكيفية الاستجابة لها. كما ظهر أيضا أسلوب نعتبره مناسباً مع بعض الفئات المشردة وهو برنامج "جمع الشمل" وهو نوع من إعادة دمج الطفل في وسطه الطبيعي بعد تفحص مسببات هروبه منه وإمكانية العودة إليه.

ومما لاشك فيه أن تناولنا لمثل هذا الموضوع يعد في غاية الأهمية؛ فهو من جهة لم يحظ بالدراسة والاهتمام الكافيين من طرف المختصين من رجال العلم والاقتصاد والسياسة والاجتماع. ومن جهة أخرى، نجد أنفسنا أمام ظاهرة تهدد أطفالنا وتمس استقرار مجتمعاتنا وأمتنا. وعلى هذا الأساس، نسعى إلى معالجة هذه الظاهرة من خلال مجموعة أهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- إبراز البعد العالمي والإقليمي لهذه الظاهرة،

- تحليل مفهوم "طفل الشارع"، وتشخيص مختلف المسببات المولدة لظاهرة أطفال الشوارع،

- إجراء موازنة لظاهرة أطفال الشوارع في كل من الجزائر وبعض الدول العربية.

2. تحديد مفهوم "طفل الشارع"

لقد أُشير إلى "طفل الشارع" بالعديد من الاصطلاحات، ولم يستخدم وتوضع له التعريفات إلا في دراسات وتقارير ظهرت في الفترة الأخيرة على مستوى العالم. وفي الوطن العربي، فإن الدراسات ما تزال نادرة ولم تستخدم مصطلح "طفل الشارع" إلا مؤخرا.

في هذا السياق، يركز تعريف منظمة الصحة العالمية (World Health Organization, 1993) على تصنيف أطفال الشوارع إلى أربعة أقسام، أولا: الأطفال الذين يعيشون في الشارع باستمرار، وثانيا: المنفصلون عن أسرهم بصرف النظر عن

مكان إقامتهم سواء في الشارع أو الأماكن المهجورة أو دور الإيواء، ثالثاً: الأطفال الذين تربطهم علاقة بأسرهم ولكن تضطربهم بعض الظروف إلى قضاء ليل أو معظم الأيام في الشارع، ورابعاً: الأطفال في الملاجئ المعرضون لخطر أن يصبحوا بلا مأوى.

في حين، اعتبر المجلس العربي للطفولة والتنمية (2000) أن طفل الشارع هو الذي عجزت أسرته على إشباع حاجاته الأساسية الجسمية والنفسية والثقافية كنتاج لواقع اجتماعي-اقتصادي تعايشه الأسرة في إطار نظام اجتماعي أشمل، دفع به إلى واقع آخر يمارس فيه أنواعاً من النشاطات لإشباع حاجاته من أجل البقاء، مما قد يعرضه للمساءلة القانونية بهدف حفظ النظام العام.

من هذا المنطلق، أكد أحمد صديق (1995) أن بعض التعريفات تركز على المحددات القانونية فقط مثل السن واحتمال التحول إلى الإجرام واستخدام الشارع للتسول أو أداء الأعمال الهامشية. والذي يعد في معظم الحالات ناقصاً.

ومن ثمة، حدد نصيف فهمي (2009) عدة معايير وأبعاد لتحديد المفهوم، فطفل الشارع حسبته هو:

- الطفل الذي يواجه عوامل ذاتية وأسرية تدفعه للشارع بعض أو كل الوقت، أو يصبح الشارع هو الكيان الذي يرتبط به،
- الطفل الذي يعاني نقص إشباع حاجاته الأساسية في الحياة كالمأكل والملبس نتيجة فقدان الرعاية الأسرية، وعدم توفر مصادر الرعاية اللازمة له،
- الطفل الذي يجد الجاذبية فيما يتوفر بالشارع من حرية وعلاقات مع الآخرين للحصول على ما يرغبه بأية وسيلة ممكنة،
- الطفل الذي ارتبط بالأسرة التي تعاني من الفقر أو الجهل أو المرض أو التفكك الأسري، مما يجعله يتجه إلى مصادر أخرى لإشباع احتياجاته من خلال التفاعل مع الشارع والقيام بسلوكات شخصية قد تحقق له ما يريد مثل ممارسة الجنس وإدمان المخدرات والسرقة وغيرها من الأفعال المنحرفة.

كما أنه يستلزم علينا أن ننتبه إلى نقطة أساسية حين التعامل مع أطفال الشوارع؛ فهم مجموعات غير متجانسة، حيث يمكن أن يجتمع تحت الاسم نفسه أشتات من الأطفال وإن كان يجمع بينهم مشترك هو الانتماء إلى مجتمع الشارع، ويشترك طفل الشارع مع آخرين ضمن التجمعات التي تعيش في الشارع في علاقات أسرية غير رسمية. ويكوّن سكان الشارع فيما بينهم عالماً من المهمشين والمعوّلين عن المجتمع التقليدي والواقفين خارج القوانين الاجتماعية المتعارف عليها.

3. حجم ظاهرة أطفال الشوارع

من المفيد أن نتناول الظاهرة من حيث حجمها لنلمس بالأرقام - وإن كانت نسبية - مدى انتشارها والتوسع الذي أخذته زمنياً، وهو ما سنتطرق إليه على المستوى العالمي، ثم على مستوى الدول العربية.

1.3. الظاهرة على المستوى العالمي

لا يوجد تقدير دقيق لأطفال الشوارع. وقد اختلفت التقديرات وتباينت، ولكن الذي يلاحظ الظاهرة عن كثب يجد أن هناك نمواً مذهلاً في العدد والانتشار، حيث أوضح سامي عصر (1999) أن تقديرات عام 1987 ذكرت أن عدد أطفال الشوارع يبلغ 30 مليون طفل على الصعيد العالمي، وجاءت تقديرات 1995 لتعلن أن العدد يزيد عن 100 مليون طفل موزعين حسب النسب التقديرية التالية: 20% في الدول المتقدمة، 40% في أمريكا اللاتينية، 30% في آسيا، 10% في إفريقيا، وهناك تقديرات تجاوزت هذه الأرقام فذكرت أن أمريكا اللاتينية وحدها بها 50 مليون طفل شارع بينهم 30 مليون بالبرازيل.

حسب التحقيق الميداني الذي أنجزته برينك (Brink, 2002) فإن هؤلاء الأطفال خاصة الموزعين منهم في شوارع البرازيل والهند والفلبين يعانون من العمالة والاستغلال بشكل رهيب ومن مختلف المخاطر الجسدية (سوء التغذية، المرض...) وأشكال العنف والاعتداءات إضافة إلى اضطرابات نفسية واجتماعية (الحرمان، انعدام الترفيه...).

من جهتها، أشارت البيانات الحديثة إلى تزايد مذهب للظاهرة، حيث تراوح العدد ما بين مائة مليون والمائة والعشرين مليون وفق تقديرات منظمة الصحة العالمية واليونسيف ومنظمة تشايلد هوب، وهو العدد الذي ترجع له معظم الدراسات. ويتوزع هذا العدد بين أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وباقي العالم. ومما يؤسف له حسب ما ذكرت لورا بوباك (Laura Bobak, 1996) أن التقارير الدولية أشارت إلى أن نسبة النصف من أطفال الشوارع على الأقل معرضون للاستغلال الجنسي وتعاطي المخدرات، وأن شبكات الدعارة العالمية تنقل الأطفال من أمريكا اللاتينية وآسيا إلى شمال أوروبا.

أضافت راضية بوزيان (2007) أن تقرير صادر عن مكتب العمل الدولي لعام 2000 أشار إلى أن عدد الأطفال المستغلين من طرف السحرة وال دراويش بلغ 5,7 مليون طفل، وعدد العاملين في البغاء وإنتاج المواد الإباحية بلغ 8,1 مليون طفل، أما ضحايا المتاجرة فقد وصل إلى 12 مليون طفل.

2.3. الظاهرة على مستوى العالم العربي

على الرغم من وجود أدلة تشير إلى وجود ظاهرة أطفال الشوارع عربيا خلال فترات سابقة، إلا أن مصطلح أطفال الشوارع يُعد أحد المصطلحات حديثة التداول على الساحة العربية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب المختلفة، أهمها ندرة استخدام المصطلح على المستوى الأكاديمي العربي، وبالتالي ندرة الدراسات والبحوث السابقة في هذا المجال والاعتماد على مجموعة من المصطلحات (قانونية الطابع) مثل الأحداث المشردين والأحداث المنحرفين والأحداث الجانحين وحالات التعرض للانحراف.

ومن جهة أخرى، يصعب الضبط الكمي للظاهرة بحيث أوضح المجلس العربي للطفولة والتنمية (2000) أن المشكلة في سوريا ما تزال حديثة ولا تشكل الظاهرة، حيث قدر 277 طفل مشرد عولج وضعهم على مستوى دور الرعاية الاجتماعية؛ وهو نفس الوضع نجده في الأردن. في حين برزت الظاهرة في اليمن خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إذ حدد عدد الأطفال المتسولين والمُشردين في صنعاء بـ 7000 طفل. بينما انتشرت الظاهرة في مصر بشكل مذهب خاصة في المدن الكبرى.

أكدت الدراسات الميدانية التي تناولت بالدراسة ظاهرة أطفال الشوارع سواء في المغرب أو باقي دول العالم الثالث أن غالبيتهم إما أميين أو انقطعوا عن الدراسة في سن مبكرة. ففي الدراسة التي قامت بها الجمعية المغربية لمساعدة الطفولة في وضعية هشّة (Association marocaine d'aide l'enfance en situation précaire, 1997) بمدينة الرباط، توصلت إلى أن أعمارهم تتراوح بين 11 و 12 سنة أن 46% منهم لم يسبق لهم أن دخلوا المدرسة و أن 54 % تركوا المدرسة في السنوات الأولى من الدراسة بحيث لم يتعدوا مستوى الثالثة ابتدائي.

وتبلغ الظاهرة ذروتها في جمهورية مصر العربية، حيث قدر أحمد صديق (1995) عدد أطفال الشارع في مصر بـ 93500 طفل وأنه من بين هؤلاء يوجد 31.5 ألف من الذكور و 62 ألفا من الإناث. وارتفعت أعداد هؤلاء الأطفال حسب الكثير من التقديرات التي تفيد بزيادة الأعداد في العقود الثلاثة الأخيرة، وأن الظاهرة تعدت القاهرة والإسكندرية إلى المدن الأخرى في الدلتا والصعيد، وأن محافظة أسيوط بصفة خاصة بها 3000 طفل، وذلك وفق تقرير ميداني.

وأضافت سامية شوشان (2010) أنه جاء في تقرير أعدته منظمة اليونسيف أن 60% من أطفال الشوارع يوجدون في شوارع الدقي، والجيزة قادمون من محافظات خارج القاهرة، وبعض هؤلاء الأطفال يبيعون في الشارع.

وفي الجزائر خلصت دراسة فتيحة كركوش (2008) إلى أن عدد الأطفال المشردين في ارتفاع ملحوظ، حيث قدر في سنوات ما بين 1977 و1980 بستة وثلاثين مشرداً، وارتفع ما بين سنوات 1981 و1984 ليصل إلى مائة وثلاثين وازداد العدد ارتفاعاً ما بين سنوات 1985 و1988 ليلعب المائة والسنة والثلاثين مشرداً. وأن نسبة معتبرة من هؤلاء (80%) تتكفل بهم مراكز خاصة بإعادة التربية الموجودة على مستوى كامل التراب الوطني وذلك بالتنسيق مع مديريات النشاط الاجتماعي.

من جهتها، أشارت "الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث" (FOREM) - حسب ما جاء في أسبوعية أخبار الحوادث (2008) - إلى الإحصائيات الرسمية لسنة 2006، بينت أن شوارع الجزائر تحتوي على 15 ألف طفل مشرد، إضافة إلى الأطفال المسعفين الذين يزيد عددهم عن 21 ألف طفل. كما وصل عدد الأطفال الذين لم يبلغوا سن 16 سنة واقتحموا رغم ذلك عالم الشغل إلى 500 ألف طفل، 300 ألف طفل منهم لم يسبق له وأن دخل المدرسة.

كما ورد عن اليونسكو (UNESCO) أن الدراسة التي قام بها معهد الأبحاث الجزائري (CENEAP) خلصت إلى أن الأطفال الذين جرت مقابلتهم لا يمكن تصنيفهم باستخدام التصنيفات المتوفرة مثل أطفال الشوارع أو الأطفال في الشوارع، وتبقى هذه المجموعات نظرية فقط تعكس تعقد الظاهرة أكثر وتنوع الحالات والتصنيفات التي ينتمي إليها هؤلاء الأطفال. كما وجدت الدراسة أن هناك عاملين أساسيين دفع الأطفال إلى التواجد في الشارع، يمكن حصرها فيما يلي:

- العامل الأول: ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية (مثل رداءة السكن، البطالة، الأمية، الفقر، الهجرة من الحضر إلى الريف، الحالة الأمنية، تغير منظومة القيم وتأثير الإعلام).

- والعامل الثاني: المشاكل داخل الأسرة وهشاشة العلاقات الأسرية وهذا ما أقرّ به ثلاثة أرباع من أطفال عينة الدراسة كسبب رئيسي لمغادرتهم المنزل.

وكشفت أسبوعية أخبار الحوادث (2008) أن المرصد الوطني لحقوق الطفل في تحقيق له مس ولايات عنابة وقسنطينة ووهران وتمنراست توصل إلى عن وجود 61% من أطفال هاته الولايات يعيشون من التسول و60% منهم يقضون الليل بالشارع والحدائق العمومية وتحت الجسور، و5% منهم يعيشون من السرقة مقابل 2% مصدر قوتهم الدعارة، واستناد إلى ما جاء عن المرصد فإن 33% من أطفال هذه المناطق لم يذهبوا أبداً إلى المدرسة.

إن التعرف إلى أبعاد الظاهرة عالمياً وعربياً وتحديد عواملها وخصائصها المختلفة يمكن أن يسهم في التصدي لها بشكل فعال. وهو ما نعمل على بلورته وإبرازه عبر هذا التحليل.

4. مسببات الظاهرة

من خلال عرضنا لمختلف الدراسات العربية والغربية بخصوص الظاهرة، فانه يمكن تحديد مجموعة من العوامل المتشابكة فيما بينها وذلك على النحو التالي:

- عوامل تعود إلى البيئة الأسرية: مثل حالات التفكك الأسري، الخلافات الزوجية، أساليب تربية خاطئة، العنف الأسري، تدني المستوى الاقتصادي والثقافي والوعي...

- عوامل تعود إلى البيئة المدرسية: مثل الفشل والتسرب المدرسي، النفور من التعلم وطرقه والمعلمين، مشكلات مع الإدارة...

- عوامل مرتبطة بالطفل نفسه: الميل إلى الحرية والمغامرة، البحث عن التسلية والترفيه، الهروب من الضغوط الأسرية...

- عوامل مجتمعية: تتعلق بالهجرة الداخلية، الفقر، مستوى الدخل، انتشار البطالة، الاضطرابات الاجتماعية...

إذا عدنا إلى دراسة راضية بوزيان (2007) المنجزة في الوسط الجزائري، فإننا نجد أن 46.26 % من العينة المستجوبة هم يتامى الأم أو الأب، و 25.37 % والديهما على قيد الحياة، وأن 26.86 % والديهما مطلقان، وأن الخلاف بين الوالدين بشكل مستمر كانت نسبته 22.38 % ووجود خلافات في الأسرة وصلت إلى نسبة 35.28 %، حيث يتوزع هؤلاء الأطفال بنسب متفاوتة في الشوارع (34.32 %) ومحطات المسافرين (28.35 %) والميادين العامة (22.38 %)، منهم 58.20 % يعملون طوال اليوم وفي الفترة الصباحية 11.94 % وبعد الظهر حتى المساء 17.91 %، و 35.82 % يعانون من أمراض مختلفة.

عموما، خلص المجلس العربي للطفولة والتنمية (2000) إلى أن ظاهرة أطفال الشوارع شهدت في الوطن العربي انتشارا واسعا في العقدين أو ثلاثة عقود الأخيرة. وتميل الدراسات إلى الربط بين الظاهرة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تلك الفترة. وتشترك معظم البلدان العربية في المضمون الرئيسي لتلك التحولات، بينما تمثل بعض العوامل خصوصية لبعض البلدان.

5. استراتيجيات التعامل مع الظاهرة في الوطن العربي

نظرا لتعدد الأسباب والعوامل المرتبطة بظاهرة أطفال الشوارع، سواء ما يتعلق منها بالمجتمع المحيط بالطفل بوجه عام (المجتمع ككل، والمجتمع المحلي المرتبط بواقع تواجد الطفل بالشارع، والأسرة التي ينتمي إليها الطفل وغيرها من المسببات المرتبطة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالطفل)، أو على مستوى العوامل المرتبطة بالطفل ذاته (تأثير الأقران، رغبة الطفل في الحرية والمغامرة وغيرها من الأسباب الذاتية المختلفة المتصلة بنزوح الطفل للشارع واتخاذ كماًوى بديل للإقامة)، فإنه من الضروري أن تشمل عملية التعامل مع هذه الفئات على أساليب تتيح التعامل مع كل تلك العناصر المختلفة في إطار شمولي.

في هذا السياق، فقد أفرز الاتجاه الإصلاحى -القائم على اعتبار أطفال الشوارع منحرفون يجب إصلاحهم والذي تتبناه الأقطار العربية- الكثير من النقائص في تعامله مع هذه الفئة. وعلى خلاف ذلك، فقد اعتبر "الاتجاه التأهيلي" ضمن الاتجاهات البديلة. ويقوم هذا الاتجاه حسب تعريف لوسك (Lusk, 1989) "على أساس أن أطفال الشوارع ليسوا أطفالا منحرفين، بل هم ضحايا للعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة، حيث يهدف في مجمله إلى إعادة تأهيل طفل الشارع لكي يصبح طفلا متعلما مؤهلا حرفيا". وهذا ما نعتبره غاية كل التدخلات الفعالة التي تسعى بجد إلى الاستثمار في الإنسان؛ لأنه لبنة لكل العمليات النمائية والرفقي الاجتماعي.

1.5. نماذج من الوطن العربي

تنوع الجهد التطوعي الشعبي في البلدان العربية وكان سباقا في التصدي للظاهرة، إذ بدأت بعض الجمعيات التطوعية في لبنان، مصر، سوريا، تونس، الجزائر، الأردن، السودان والمغرب برامجها العلاجية للتصدي للمشكلة.

نجد من خلال تحليلنا للدراسات الميدانية التي تناولت أطفال الشوارع في بعض الأقطار العربية -بالرغم من ندرتها- وبالاكتفاء على المعطيات الخاصة ببعض المشروعات الأهلية التي تتصدى للظاهرة على الساحة العربية أن هناك شبه إجماع على أن هناك عاملين مهمين يحددان صيغة التكفل الملائمة للطفل، وهما:

- أولهما سن الطفل حيث الأطفال ما بعد الرابعة عشرة عموما يؤهلهم تكوينهم الجسدي والنفسي لمواجهة صعوبات حياة الشارع أكثر من الأطفال دون هذه السن،

- وثانيهما عامل توافر عائلة للطفل من عدمه؛ ففي حالة توافر العائلة فإن طريق إعادة الإدماج يمر أساسا ومباشرة عبر العائلة.

ومن هذا المنطلق، سنسعى إلى تقديم بعض النماذج العملية في بعض الأقطار العربية من خلال ما جاء من أبحاث ودراسات.

- **المغرب:** برجعنا إلى الدراسة الأولية حول "أطفال الشوارع بالمغرب" للسيد سعيد حلمي وللمداخلة التي قدمها محمود عباس نور الدين "رؤية نقدية نفسية اجتماعية وتربوية للظاهرة وأبعادها المختلفة" وكذا مداخلة أحمد بوزريان رئيس "جمعية أولاد" عن "صنع التكفل بالأطفال المشردين"، يمكن أن نورد بعض الحقائق بخصوص الظاهرة بالمغرب بهدف فهمها ومعالجتها، منها:

- أنها ظاهرة حديثة العهد ولكنها تطورت مؤخرا، وتعكس التطورات اللامتكافئة التي عرفها المجتمع المغربي، والاهتزازات التي عرفت البنيات التقليدية خاصة الأسرة.

- تعد الظاهرة ذكورية بالدرجة الأولى وذلك بحكم الاستقطاب المبكر والفوري للفتيات المشردات إما عن طريق شبكات البغاء أو عن طريق تشغيلهن في البيوت كخادמות.

- هي ظاهرة معقدة ومركبة تبرز أقصى درجات التهميش والإقصاء الاجتماعي لفئة تجتاز مرحلة حاسمة في تكوين معالم شخصيتها.

- هم أطفال تسربوا من المدرسة وانقطعوا عن الدراسة في السنوات الأولى من تعليمهم الأساسي. وهم عرضة للتعاطي المبكر للتدخين والمخدرات. كما أنهم يستكونون في سكن غير لائق لا تتوافر فيه الشروط الصحية. وهم ينحدرون من أسر مفككة يفتقر فيها الطفل إلى الرقابة الأسرية.

ولمواجهة المشكلة، عملت الحكومة المغربية على تبني عدة برامج ومشروعات مُوجَّهة لفائدة الطفل في إطار المخطط الخماسي (1999-2003) للجنة الأسرة والمرأة والطفولة. لعل من أهمها برنامج المساهمة في انجاز وتجهيز المشاريع ذات الطابع الاجتماعي، حيث يهدف إلى تعزيز الطاقة الإيوائية لمؤسسات الاستقبال وتحسين شروطها وإدماج وتوجيه أطفال الشوارع من خلال إنشاء ثلاثة مراكز (طنجة وتمارة والدار البيضاء) وكذلك مشروع ترميم وتجهيز المؤسسات الاجتماعية. إضافة إلى دعم العمل التطوعي والجهوي في هذا المضمار، وتعزيز الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات التطوعية وتوزيع المساعدات على الفئات غير القادرة. يضاف إلى ذلك برنامج التوعية الاجتماعية الذي من مهامه أنه يعزز الأنشطة الوقائية ويرفع من مهارات وكفاءات الفئات المستهدفة مما يؤهلها للاندماج في الدورة الاقتصادية ويمكنها من اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها اليومية. كما أنه من الاستراتيجيات الفعالة المتبناة السعي إلى إنعاش البرامج المُوجَّهة لمحاربة الفقر على مستوى مختلف الجهات والأقاليم.

إلا أن "كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة" في المغرب تقر بوجود بعض الصعوبات في تطبيق خطة العمل الوطنية القاضي بتكريس حقوق الطفولة؛ فالعمل ما يزال طليعيا بحاجة إلى مواصلة البحث في الأسباب والعوامل الحقيقية وراء ذلك.

- **مصر:** نشير إلى أن الاهتمام بالطفل في مصر يعد قضية قومية وحضارية، لذا أنتجت الكثير من الجهود في ذات السياق، حيث تم الإعلان عن الإستراتيجية القومية لمواجهة مشكلة أطفال الشوارع "أطفال بلا مأوى" من طرف المجلس القومي للأُمومة في 10 مارس 2003 للتعامل مع المشكلة بوعي، وتقوم هذه الإستراتيجية على :

- معالجة الظاهرة في إطار تكاملي وليس بحلول جزئية،

- احتضان المجتمع لهذه الشريحة ودمجهم في الثروة البشرية للوطن وتحويلهم إلى طاقة منتجة،

- الاعتماد على الحلول الواقعية القابلة للتطبيق تركز على التشخيص العلمي للمشكلات وتواجهها جذريا.

وقد بذلت جهود معتبرة بجمهورية مصر العربية للتصدي لظاهرة أطفال الشوارع سواء على المستوى الحكومي أو التطوعي غير الحكومي، وكانت جهود المنظمات غير الحكومية معتبرة. ومن بين أنشطة الجمعيات الرائدة في هذا المضمار نذكر "جمعية قرية

الأمل لرعاية أطفال الشوارع"، حيث يقوم بعملية الإشراف أخصائيون ومتطوعون من مؤهلات أخرى لديهم الرغبة في العمل في المجال الإنساني، ويقوم كل مشرف برعاية ثمانية أطفال على الأكثر يقدمون خدمات نفسية واجتماعية وترفيهية وصحية وغذائية وتعليمية لهؤلاء الأطفال. وتسعى إلى إعادتهم إلى أسرهم بعد حل المشكلة القائمة والتي أدت إلى هروبهم، وفي حالة استحالة ذلك يحول الطفل إلى الرعاية المؤقتة التي تهدف إلى إعادة تأهيله وإعداده للتكيف مع حياة الجماعة والتعاون والاعتماد على النفس باعتبار ذلك مرحلة انتقالية بين حياة الشارع والحياة الشبيهة بحياة الأسرة. ويتم تدريب أطفال الشوارع على حرف مختلفة (صناعة السجاد واليدوي والنجارة...). وقد تستمر الرعاية المؤقتة مدة سنة وفي حالة الاستدامة يحول الأطفال إلى مراكز الإقامة الدائمة وغالبا ما ترفض أسرهم عودتهم أو أنهم أيضا اعتادوا حياة الشارع ومخاطره. كما عملت الجمعية بالتعاون مع مراكز خدمات أخرى- على تبني برنامج "من طفل إلى طفل"، وهو برنامج يهدف إلى نقل المعلومات والسلوكيات الصحية السليمة للأطفال المقيمين في الشارع بواسطة زملائهم من الأطفال المترددين على مراكز الاستقبال بالجمعية.

- الجزائر: عملت الجزائر كباقي دول العالم العربي على بلورة سياسة عمل للتصدي لمشكلة أطفال الشارع، وذلك عبر الخدمات الحكومية المؤسساتية وغير الحكومية. ولعل أبرز المؤسسات التي أفادت هذه استوعبت هذه الفئات هي مؤسسات إعادة التربية رغم أنها تستقبل الأحداث المنحرفين وفي خطورة معنوية وهو ما لا يعطي خصوصية في التعامل الدقيق مع طفل الشارع الذي يتميز عن غيره في الكثير من الخصائص.

وذكر السدحان بن ناصر (1997) مهام هذه المؤسسات في النقاط التالية:

- تلقين الأحداث تربية روحية مدنية ورياضية،
 - التكوين المدرسي والمهني للأحداث،
 - الاهتمام بالحدث من الناحية النفسية،
 - إدماج الحدث اجتماعيا والتكيف بصورة طبيعية،
 - السماح للحدث باختيار أكثر من نشاط مما يساعده على التعرف على قدراته لاختيار مهنة المستقبل.
- وكنتيجة لجملة المهام التي اتخذتها مراكز إعادة التربية، فقد أعطت ضمن أولوياتها إعداد الحدث مهنيا، دراسيا، صحيا، نفسيا واجتماعيا؛ فهي بذلك حاولت مراعاة الجوانب الشخصية بكاملها، وهذا كله في إطار الاهتمام الفعلي بالبحث عن كيفية إعادة تكيف وإدماج الحدث. خاصة وأن مثل هذه الفئات هي بحاجة إلى الرعاية والإصلاح أكثر من حاجتها إلى الردع والعقوبة، وهذا ما يطلق عليه الرعاية اللاحقة؛ وهي نوع من الرعاية التي تتم بعد رجوع الحدث إلى بيئته الطبيعية بمتابعته متابعة منظمة ويكون هذا التتبع فيما يلي:

- دعم وتطوير خدمات الرعاية النفسية والاجتماعية وذلك من خلال إنشاء مؤسسة الرعاية،
- إشراك كل من الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية والنفسية في إعادة دمج الحدث في المجتمع،
- التعاون مع وسائل الإعلام لتبصير كل شرائح المجتمع بخطورة وانتشار ظاهرة جنح الأحداث وأسبابها وطرق علاجها.

كما توجد ما يُعرف بمراكز الطفولة المسعفة، حيث قامت الدولة الجزائرية بتهيئة أجواء وإجراءات التكفل بهذه الفئة بغض النظر عن النظم وأساليب الرعاية البديلة، وطرق التكفل بهم، فمراكز الطفولة المسعفة تستقبل الأطفال من سن المهد إلى سن 18 سنة عموما من الأطفال الطبيعيين واليتامى وذوي الحالات العسيرة والذين ليس لديهم مأوى والمهملين، تجمعهم أجنحة مختلفة

متخصصة تعيش فيها مختلف الفئات يقوم برعايتهم طاقم إداري وتقني متخصص من المربين والأطباء والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين، البعض من هؤلاء الأطفال يتلقون تعليماً عاماً مثل الذي يتلقاه التلاميذ في المدارس العادية ويتدربون على بعض المهن ومنهم من يزاول دراسته في الجامعة .

ما يمكن استخلاصه في سياق كل هذه النماذج أن مشكلة أطفال الشوارع ليست مجرد مشكلة نفسية فردية لطفل أو مجموعة من الأطفال؛ وإنما تعد نتاجاً لمجموعة من الأسباب الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المختلفة المحيطة بالطفل والتي تساهم بشكل كبير في تطور هذا السلوك لديه. وبالتالي فإن أي جهود تهدف للتصدي للظاهرة يجب أن تعمل على عدة محاور (الطفل ذاته، أقرانه، المجتمع المحلي المحيط بالطفل، المجتمع العام) وعلى المستوى الوقائي والعلاجي بما يحقق تكاملاً في جهود التصدي للظاهرة.

صحيح أن الدول العربية (خاصة منها المغرب ومصر والجزائر) اجتهدت في الكثير من مبادراتها الساعية لمواجهة المشكلة، إلا أننا نلمس من خلال تعاطينا مع الواقع أنها كانت جزئية في مجملها، حيث لم تعزز بمقاربة شمولية لاستئصال الآفة من جذورها وفق منظور تفاعلي كلي. وبالتالي فإن نجاح آليات العمل مع أطفال الشوارع يرتكز في جوهره على سياسة اجتماعية واضحة المعالم تعتمد الشراكة (إشراك قطاعات المجتمع كافة) كمبدأ أساسي. ومن جهة أخرى، فإن العمل الوقائي يجب أن يأخذ وزناً أكبر لأن تجفيف منابع التشرد هو العلاج الاستتصالي لهذه المشكلة وذلك من خلال تنمية المجتمعات والارتقاء بخدمات التعليم والصحة والغذاء بالإضافة إلى تعزيز قدرات الأسر المعوزة. كما أنه من المهم جداً الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى التي تعاني من الظاهرة والتي تعاملت بإيجابية معها، والعمل على رسم خريطة واضحة المعالم لمناطق تجمع وتمركز أطفال الشوارع والولايات الطاردة والمستقبلية لهم حسب خصوصية كل بلد.

على هذا الأساس، اعتمد المجلس العربي للطفولة والتنمية (2000) على تبني منظور التدخل النفسي-الاجتماعي وذلك من خلال إستراتيجية علاجية يتم التعامل في إطارها مع المؤسسات والبرامج الخدمية والوقائية في الأقطار العربية، وإستراتيجية وقائية يتم وفقها التعامل مع الحكومات وأجهزتها والمؤسسات المسؤولة على رسم السياسات الكلية؛ بغرض حماية الأطفال من خطر الانزلاق في حياة الشارع. وبالتالي تضبط محاور التدخل الرئيسية على النحو التالي:

- **التدخل على مستوى الشارع والمؤسسات الخدمية (Street-based approach)** بغرض الاتصال المباشر وتقديم خدمات الرعاية الأساسية لأطفال الشوارع وتخفيف معاناتهم وخلق قنوات اتصال معهم بما يتيح تغيير قناعاتهم عن حياة الشارع وتعريفهم بالفرص البديلة الممكنة.

- **التدخل على مستوى المجتمع (Community-based approach)** يهدف إلى توعية وخلق روح المشاركة والتضامن والتكافل بين أفراد وفئات المجتمع، والعمل على خلق توجه وسط أفراد المجتمع ومؤسساته لحماية أطفال الشوارع من الاستغلال بكل أشكاله.

- **التدخل على مستوى الأجهزة التشريعية والتخطيطية (Government-based approach)** بغرض حث الحكومات على وضع التشريعات والخطط الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها الحد من انتشار الفقر والعوامل الأخرى التي تؤدي إلى استفحال ظاهرة أطفال الشوارع. وكذلك سن التشريعات اللازمة وخلق آليات لحماية الأطفال.

الخاتمة:

لا توجد حلول جاهزة لمواجهة الظاهرة، حيث أن لكل مجتمع خصوصياته الاجتماعية والسكانية والاقتصادية والثقافية، يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع حلول لمعالجة الظاهرة. ولذلك، يجب بلورة رؤية شاملة متعددة الأبعاد ومتكاملة على المستوى المحلي والقومي لمسببات المشكلة وملاحمها وارتباطها بالوضع المجتمعي من مختلف جوانبه. ويتم ذلك من خلال عملية مستمرة (غير مناسبة) تتفاعل فيها جهود كافة أطراف العمل الاجتماعي والأكاديمي، وأن تتم عملية تغذية عكسية في المجتمعات المحلية والبيئات التي يعيش فيها أطفال الشوارع ومن خلال تجمعاتهم غير الرسمية.

بناء على ذلك، نقدم عملياً بعض الاقتراحات المستمدة من تصورنا ورؤيتنا لمعالجة هذه المشكلة وذلك وفق العناصر الآتية:

- تعزيز الجهود العربية المشتركة والعمل على الحوار البناء وتوحيد المفاهيم على المستوى المعرفي وتبادل الخبرات قصد التعامل معها تعاملًا يتلاءم وخصوصيات المجتمع العربي،
- القضاء على مشكلة غياب التنسيق وتبادل المعلومات بين المنظمات العاملة والتي تؤثر بالضرورة على مؤشرات التخطيط الاستراتيجي، ومن ثمة النظرة الشاملة المتكاملة في تقديم الخدمات الأساسية ورسم برامج التأهيل والرعاية اللاحقة،
- من المهم جداً عقد جلسات عمل جادة مع أطفال الشوارع للتعرف عن قرب على آرائهم ويعبروا عن حاجاتهم الحقيقية وأسباب تهميشهم وطموحاتهم في الحلول وبدائلها لأنهم يحملون المشكلة وأيضاً حلولها.
- الإسراع في إجراء دراسات بحثية تتناول المعاش النفسي والاجتماعي لأطفال الشوارع. حيث يساعدنا ذلك في إقامة قاعدة بيانات دقيقة وحقيقية بهدف وضع الخطط والبرامج الفعالة لمكافحة الظاهرة.

الهوامش:

1. World Health Organization , Program on Substance Abuse, A One-Way Steet? Report on Phase of the Street Children Project, July, 1993.
2. المجلس العربي للطفولة والتنمية أطفال الشوارع، ط1، منشورات المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، 2000.
3. أحمد صديق خبرات مع أطفال الشوارع في مصر، مركز حماية وتنمية الطفل وحقوقه، القاهرة، 1995.
4. نصيف فهمي، أطفالنا في خطر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009.
5. سامي عصر، "أطفال الشوارع: الظاهرة والأسباب، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية لظاهرة أطفال الشوارع عربياً"، القاهرة، 14-16 سبتمبر، 1999.
6. Brink, Barbara, Cr ation de centres d'accueil pour les enfants des rues : principales directeurs, Section de l'architecture pour l' ducation; Unesco, Paris, 2001.
7. Laura Bobak, Facts and Figures, //www.Canoe-ca/Ottawa children/pct21; Suffer 5 htm. october 21, 1996.
8. راضية بوزيان، "أطفال الشوارع في الجزائر: دراسة سوسيولوجية نفسية لظاهرة أطفال الشوارع وسبل مواجهتها"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، 2007.
9. Association Marocaine d'aide, Enfance en situation pr caire, enfants des rues de Rabat ; enqu te qualitative ; Rabat le 12 avril. 1997

10. سامية جبر شوشان، "إستراتيجية التكفل بأطفال الشوارع"، فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أطفال الشوارع: آليات التكفل بين التصور والممارسة، المنعقد بجامعة قالمة، يومي 03 و04 نوفمبر 2010.
11. فتيحة كركوش، المحددات النفسية والاجتماعية لظاهرة الهروب من البيت العائلي: دراسة للأحداث الهاربين المتواجدين بمراكز إعادة التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة في علم النفس الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة الجزائر، 2008.
12. أسبوعية أخبار الحوادث، "الجزائر تحصى أكثر من 09 آلاف طفل منحرف منذ 2006"، من 31 جانفي إلى 06 فيفري 2008، العدد 01.
13. Unesco, Programme d'éducation des enfants en situation difficile, Division de l'éducation de base.
14. Lusk, M, "Street children program in Latin American", In Journal of Sociology and Social Welfare, Vol.16, 1989.
15. السيد سعيد حلمي، "دراسة أولية حول أطفال الشوارع بالمغرب"، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية لظاهرة أطفال الشوارع عربيا، القاهرة، 14-16 سبتمبر، 1999.
16. السدحان بن ناصر، رعاية الأحداث المنحرفين في المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997.